



صورة من الأرشيف لوزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي
(نقلًا عن "يسرائيل هيوم")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

- 1 الكنيست يقر بالقراءة الثانية والثالثة إلغاء حجة المعقولة
- 2 بعد إلغاء حجة المعقولة، رئيس الحكومة يلتقي رئيس الأركان
- 3 البيت الأبيض يعرب عن أسفه بشأن إقرار قانون إلغاء حجة المعقولة بأغلبية
صغيرة
- 4 حزب يهودت هتواره يقدم اقتراح قانون أساس يساوي بين الطلبة الذين يدرسون
التوراة والآخرين الذين يقومون بخدمات مهمة كالخدمة في الجيش
- 5 مقتل 3 فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي في نابلس
- 6 السلطة الفلسطينية قدّمت إلى محكمة لاهاي الدولية دعوى قبل إبداء الرأي
القانوني بشأن "ماهية الاحتلال"

مقالات وتحليلات

- 7 افتتاحية: لن نفقد أملنا
- 8 رون كاتس: يمكن أن يفقد الجنود الدفاع القانوني. لا يزال هناك وقت لإصلاح ذلك

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

الكنيست يقر بالقراءة الثانية والثالثة إلغاء حجة المعقولية

”هآرتس“، 2023/7/24

أقر الكنيست بالقراءة الثانية والثالثة اقتراح قانون إلغاء حجة المعقولية. وصوّت 64 عضواً من الائتلاف لمصلحة القانون، بينما غادر أعضاء المعارضة قاعة الكنيست قبل التصويت النهائي. وكان وزير الدفاع يوآف غالانت قد ضغط على أعضاء الائتلاف لتغيير صيغة القانون قبل التصويت عليه، من دون أن يستجيب أحد لاقتراحاته، وفي النهاية، اضطر إلى التصويت على اقتراح القانون بالصيغة التي طُرح فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن حجة المعقولية تُستخدم في المحاكم من أجل مرور مراجعات قضائية لقرارات الحكومة والوزراء، ولقرارات صادرة عن ممثلي الجمهور الآخرين، وهي تسمح بإبطال قرارات اتخذت لاعتبارات خارجية، ومن دون أخذ صنّاع القرار في حساباتهم اعتبارات ذات صلة. والهدف من هذه الحجة التأكيد من أن السلطة لا تتصرف بطريقة غير عادلة أو غير عقلانية وغير منحازة، وأنه ليس هناك تضارب في المصالح. الآن، ليس في إمكان المحاكم إبطال قرارات للحكومة بالاستناد إلى هذه الحجة، ولا قرارات رئيس الحكومة أو الوزراء، بما فيها قرارات التعيينات والإقالات. بالإضافة إلى ذلك، سيمنع القانون المحكمة من اعتبار قرار الحكومة أو وزرائها الامتناع من ممارسة صلاحياتهم أمراً غير معقول؛ كالامتناع من عقد اجتماع لجنة لاختيار القضاة أو ترك مناصب مهمة شاغرة من دون تعيينات.

وبعد إقرار القانون بصورة نهائية، ألقى وزير العدل ليفين كلمة أمام الكنيست قال فيها: ”هذه لحظة استثنائية، وهي خطوة أولى في مسار تاريخي مهم لإصلاح المنظومة القضائية، واستعادة الصلاحيات التي أخذت من الحكومة ومن الكنيست

لسنوات طويلة"، وشكر ليفين نتنياهو ورؤساء الكتل في الائتلاف على "قيادتهم الحازمة لاقتراح القانون"، ودعا المعارضة إلى استغلال عطلة الكنيست من أجل التوصل إلى تفاهات.

وعلق رئيس المعارضة يائير لبيد على إقرار القانون بالقول إن هذا اليوم هو "هزيمة للديمقراطية الإسرائيلية." وأضاف أنه ينوي تقديم كتاب التماس ضد القانون إلى المحكمة العليا طالباً منها بإبطاله.

في المقابل، هنا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إقرار القانون قائلاً: "هذا يوم مهم للديمقراطية، وهذه ليست سوى البداية. وهذا نبأ سار لإسرائيل الثانية وإسرائيل الأولى. ومن أجل دولة إسرائيل يهودية وأكثر ديمقراطية، علينا أن نقر سائر أجزاء الإصلاح، وفي طليعتها تغيير تركيبة لجنة انتخاب القضاة، وتغيير صلاحيات المستشارين القانونيين للحكومة."

بعد إلغاء حجة المعقولة، رئيس الحكومة يلتقي رئيس الأركان

"N12"، 2023/7/24

التقى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مساء الاثنين رئيس الأركان هرتسي هليفي، وقد جرى اللقاء بعد إقرار الكنيست قانون إلغاء حجة المعقولة بالقراءتين الثانية والثالثة، وذلك على خلفية إعلان الاحتياطيين عدم تطوعهم للخدمة.

خلال الاجتماع، أوضح هليفي أن قادة الجيش الإسرائيلي سيبدلون كل ما في وسعهم للمحافظة على الكفاءة المهنية للجيش، وقدم تقديره للوضع الأمني وتداعيات القانون، وطلب وقف التصريحات ضد الجيش الإسرائيلي وجنوده لأن "هذه التصريحات تؤذي كفاءة الجيش وتماسكه."

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إقرار قانون إلغاء حجة المعقولة، أعلن مئة مقاتل في سيرت متكال أنهم سيوقفون فوراً تطوعهم في الاحتياط، ناهيك بمئات الطيارين

الذين أرسلوا إلى قاداتهم رسالة مشابهة. وحتى الآن، بلغ عدد الجنود الذين سيوقفون تطوعهم في سيرت متكال 400 مقاتل في الاحتياط.

على الرغم من تأييد وزير الدفاع يوآف غالانت القانون، فهو يشعر بالقلق إزاء رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية. وقد أرسل في وقت لاحق رسالة إلى الاحتياطيين، قال لهم فيها: "نحن في حاجة إلى كل جندي، وأدعوكم إلى الاستمرار في أداء الخدمة، وكل واحد منكم هو ابن لي."

في نهاية الأسبوع الماضي، أعلن 1142 طياراً وعنصراً في سلاح الجو أنهم سيتوقفون عن القيام بخدمتهم العسكرية إذا أقر الكنيست تعديل القانون، واتهموا رئيس الأركان بأنه لم يقف موقفاً صارماً ضد اقتراح القانون.

البيت الأبيض يعرب عن أسفه بشأن إقرار قانون إلغاء حجة المعقولة بأغلبية صغيرة

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/24

أعربت الناطقة بلسان البيت الأبيض كارين جان - بيار عن أسفها بشأن إقرار الكنيست قانون إلغاء حجة المعقولة بأقلية ضئيلة، وقالت: "نأسف لأن القانون أقر بأغلبية ضئيلة. ندرك أن المحادثات مستمرة وستستمر في الأسابيع والأشهر المقبلة من أجل بلورة تسوية واسعة النطاق خلال الفترة التي سيكون فيها الكنيست في عطلة. نحن نؤمن بأن التغييرات الديمقراطية الكبيرة يجب أن تحظى بإجماع. ونحث قادة إسرائيل على العمل وفق نهج يعتمد على الإجماع عن طريق الحوار السياسي. وستواصل الولايات المتحدة دعمها جهود الرئيس هرتسوغ وزعماء إسرائيليين آخرين."

وكان الرئيس بايدن قد طلب قبل لحظات من إقرار القانون من إسرائيل عدم التسرع في الدفع قداماً بالانقلاب القضائي، الذي هو في رأيه "يقسم" إسرائيل، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها. وقال بايدن: "زعماء إسرائيل ليسوا في حاجة إلى

الإسراع والمضي قُدماً، هذا ليس منطقياً، يجب عليهم التركيز على الوحدة والتوصل إلى إجماع." وأضاف بايدن: "في نظر أصدقاء إسرائيل في البيت الأبيض، يبدو أن الإصلاح القضائي المقترح يتحول أكثر فأكثر إلى عامل تقسيمي، لا العكس."

حزب يهودت هتوراه يقدم اقتراح قانون أساس يساوي بين الطلبة الذين يدرسون التوراة والآخرين الذين يقومون بخدمات مهمة كالخدمة في الجيش

"هآرتس"، 2023/7/25

قدّم أعضاء الكنيست من حزب يهودت هتوراه اقتراح قانون أساس يصنف دراسة التوراة على أنها "خدمة مهمة"، وبناء على ذلك، يطالبون بإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. وجاء في اقتراح القانون: "هؤلاء الذين تعهدوا بتكريس أنفسهم لتعلم التوراة لفترة زمنية طويلة يجب اعتبارهم كالذين يقومون بخدمات مهمة في دولة إسرائيل ومن أجل الشعب اليهودي، ويجب أن يكون لذلك تداعيات على حقوقهم وواجباتهم." ووفقاً للاقتراح، فإن تعلم التوراة سيتحول إلى "قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي". وأشار الحزبان الأساسيان اللذان تتكون منهما الكتلة: أغودات إسرائيل وديغل هتوراه إلى أن الاتفاقات الائتلافية تضمنت وعداً بأن يتقدم الائتلاف باقتراح كهذا. ونظراً إلى التأخير في تحقيق هذا الاتفاق، قررت الكتلة تقديم اقتراح قانون خاص في هذا الموضوع.

ووفقاً للاتفاقات الائتلافية التي وقّعها الأحزاب الحريدية، كان من المفترض أن يقرّ قانون التجنيد المعدّل مع إقرار ميزانية الدولة، لكن في ضوء الاحتجاجات ضد الانقلاب القضائي، طالب نتنياهو بتأجيل إقرار القانون. تريد الأحزاب الحريدية أن يطرح مع قانون التجنيد الجديد اقتراح قانون دراسة التوراة، بالإضافة إلى فقرة التغلب المحددة التي تُطبق على قانون التجنيد، والتي تمنع تدخل المحكمة العليا في قانون التجنيد وإمكان إبطاله.

من جهة أخرى، صرح حزب الليكود أن اقتراح قانون دراسة التوراة لم يقدم بالتشاور معه. وانتقد وزير الشتات عميحي شيكلي (الليكود) بشدة اقتراح القانون

قائلاً إن "دراسة التوراة لها قيمة عليا لدى الشعب اليهودي، وهي لا تحتاج إلى تشريع، وإن طرح هذا القانون على طاولة الحكومة مضر وفي وقت سيئ، كما أن مقارنة الذين يدرسون التوراة بالذين يقومون بالخدمة العسكرية غير مناسبة."

مقتل 3 فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي في نابلس

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/25

أطلق الجيش الإسرائيلي النار على ثلاثة فلسطينيين كانوا في سيارة في منطقة نابلس. وكان جنود من كتيبة 603 التابعة للهندسة القتالية شاهدوا سيارة، اشتبهوا بها، على بعد 100 متر منهم، ومن بعدها، خرج أحد المسلحين منها وبدأ إطلاق النار عليهم من بندقية أم -16. ولقد قُتل ركاب السيارة الثلاثة بنيران الجنود الإسرائيليين.

وكان يوم أمس قد شهد هجوماً آخر عندما أطلق مسلحون النار على باص إسرائيلي في بلدة حوارة من دون أن يوقع إصابات بين ركاب الباص. ويأتي الهجوم بعد مرور عدة أيام من الهدوء في المنطقة، وعلى خلفية العملية التي قام بها الجيش فجراً في مخيم اللاجئين عسكر القريب من نابلس وحوارة.

السلطة الفلسطينية قدّمت إلى محكمة لاهاي الدولية
دعوى قبل إبداء الرأي القانوني بشأن "ماهية الاحتلال"

"يسرائيل هيوم"، 2023/7/24

قدّم وزير الخارجية رياض المالكي اليوم (الاثنين) إلى المحكمة الدولية في لاهاي دعوى تسمح بالدفع قديماً بالخطوة القانونية لبلورة رأيها القانوني بشأن "ماهية الاحتلال" الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والتداعيات القانونية له.

والمقصود مبادرة قام بها الفلسطينيون في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وطرحت كاقترح قرار من الأمم المتحدة يطلب من محكمة العدل الدولية في لاهاي تقديم رأيها القانوني بشأن "الاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية." ولقد أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار بأغلبية 87 دولة صوتت لمصلحته، و24 دولة صوتت ضده، بينها الولايات المتحدة، وقد امتنعت 53 دولة من التصويت. ويذكر أن إسرائيل دانت الخطوة وهاجمت نتائج التصويت.

خلال الأشهر الماضية، جمع الفلسطينيون المواد واستكملوا الإجراءات المطلوبة لصوغ الحجج في كتاب الدعوى. وقال وزير الخارجية الفلسطيني: "هذا يوم تاريخي بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وستقوم دولة فلسطين بواجبها كله لإنجاح عمل المحكمة الدولية." وأكد الوزير الفلسطيني أن "ملف الدعوى المقدمة يتضمن دلائل تتعلق بسياسة إسرائيل وسلوكها لا يمكن تكذيبها، وترسم صورة واضحة للجرائم والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. والخلاصة أن الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد غير قانونيين، ويجب وضع حد لهما فوراً."

مقالات وتحليلات

افتتاحية

"هأرتس"، 2023/7/25

لن نفقد أملنا

- لقد أضرّ الـ64 عضواً في الكنيست، الذين صوتوا في أمس لمصلحة قانون إلغاء حجة المعقولة، بصورة كبيرة بالبنية التحتية الديمقراطية لدولة إسرائيل، ورسوموا الاتجاه العام الذي يريدون أن تسير فيه الدولة؛ طريق الديكتاتورية. لقد صوتوا في قاعة خالية من دون وجود أعضاء المعارضة، كما يليق بمجموعة كاسرة قررت تجاهل ملايين المواطنين الذين خرجوا

إلى الشوارع طوال أسابيع للتعبير عن قلقهم إزاء تغيير البنية الديمقراطية لإسرائيل.

- العالم كله سيبقى متذكراً أعضاء الكنيست الـ64 بأنهم المسؤولون عن تدمير سلطة القانون والمس بصورة كبيرة بمبدأ الفصل بين السلطات. حتى القوى المعتدلة في الائتلاف التي عملت على صوغ تسوية مع المعارضة والتخفيف من القانون لا تستطيع أن تخرج من ذلك مرتاحة الضمير؛ فهم مسؤولون عن هذا اليوم الأسود تماماً كعرايبي القانون، وزير العدل ياريف ليفين ورئيس لجنة الدستور والعدل سمحا روتمان.
- لكن المسؤولية الكبرى ملقاة على عاتق بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الأكثر تدميراً في تاريخ إسرائيل، والذي أثبت مرة أخرى أنه قادر على التضحية بالديمقراطية الإسرائيلية من أجل بقائه الشخصي. يقسم نتنياهو إسرائيل مستخدماً أسلوب "فرق تسد"؛ يحرّض ويفرق، ويفسد ويفكك النسيج الاجتماعي، ويدمر سلطة القانون، ويضعف المنظومة القضائية، وكل ذلك للتهرب من المحاكمة. نتنياهو ينتقم من المنظومة التي أحالته على المحاكمة، وبطريقه ينتقم من الدولة كلها.
- بعد إقرار القانون في أمس، أوضح ليفين ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير أن المقصود هو بداية المسار فقط. قال ليفين: "قمنا بخطوة أولى في مسار تاريخي مهم لإصلاح منظومة القضاء"، ووعد بن غفير قائلاً: "نحن نتعهد بإقرار سائر أجزاء الإصلاح، وفي الطليعة تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة، وتغيير صلاحيات المستشار القانوني للحكومة".
- لا يمكن أن نخطئ في فهم نوايا أعضاء الائتلاف، إذ يهدف تغيير البنية القانونية إلى تحويل إسرائيل إلى دولة ثيوقراطية، ومتعصبة، وعنصرية ولامية؛ دولة يجري فيها التمييز ضد النساء والمثليين والمواطنين العرب والأقليات الأخرى، ودولة ستضم المناطق المحتلة وتؤسس لحكم أبارتهايد رسمي.
- لقد كان يوم أمس عصيباً ومؤلماً لكل من هي الديمقراطية عزيزة على قلوبهم. لكن الأسابيع الماضية أثبتت أننا لم نخسر المعركة، وأن المعسكر الديمقراطي، الذي بدا في السنوات الأخيرة كأنه ضيع طريقه، قد تعزز

وتحول إلى قوة كبيرة مستعدة للتضحية بنفسها من أجل القيم السامية للديمقراطية والليبرالية وسلطة القانون. ولقد فهم زعماء المعارضة أيضاً هذا الأمر، لذلك لم يوافقوا على تسوية تسعى للمتاجرة بالقيم الديمقراطية.

- يتعين على هذا المعسكر أن يواصل نضاله حتى النصر. لقد كان يوم أمس خسارة مؤلمة لمعركة على طريق الانتصار في حرب القيامة الثانية لإسرائيل.

رون كاتس - عضو كنيست عن حزب "يوجد مستقبل" "معاريف"، 2023/7/24

يمكن أن يفقد الجنود الدفاع القانوني.
لا يزال هناك وقت لإصلاح ذلك

- رفعت حكومة إسرائيل علمَ تغيير المنظومة القضائية، ونرى اليوم أن هدف الحكومة بسيط؛ إضعاف المنظومة القضائية، ومنح الحكم قوة غير محدودة. وبسبب عدم وجود نقاشات عميقة بشأن إسقاطات هذا على مقاتلي الجيش ومقاتلاته، فمن المهم أن نوضح لمواطني إسرائيل ما ينتظرهم.
- لدى المحكمة الدولية في لاهاي [محكمة العدل الدولية] الصلاحية لتصنيف جرائم على أنها جرائم دولية يمكن بسببها محاكمة مشتبه بهم في لاهاي استناداً إلى مبدأ التكامل. عادة، في الدول التي يكون فيها منظومة قضاء مستقلة وأجهزة فرض القانون تفحص الشبهات بصورة جذرية، وتكون نظيفة وصادقة، فإن صلاحية القضاء الدولي لا تُفعل. حتى اليوم في إسرائيل، سمح هذا المبدأ للجيش بأن يقوم بمهامه خلال المعركة وفي الأيام العادية، وهذا بسبب البند ذاته في دستور محكمة الجنايات الدولية الذي يتطرق إلى استقلالية القضاء في الدولة التي يحدث فيها القتال.

- حكومة نتنياهو تبدي امتعاضها من ظاهرة "رفض الخدمة"، وصحيح أنه يتوجب علينا أن ندافع عن الدولة، لكن عندما لا يجري نقاش معمق، كيف ستفهم الحكومة أنها بعد تقليص حجة المعقولية التي تشكل إحدى أهم الكوابح في المنظومة القضائية، لن يكون في إمكانها الدفاع عن جنودنا وجندياتنا أمام المحاكم الدولية؟
- سابقاً، كانت هناك محاولات لمحاكمة جنود الجيش في محاكم دولية، وقامت المنظومة القضائية في إسرائيل بمواجهة هذه المحاولات والتدخلات الأجنبية. إن الضرر الذي سيلحق باستقلالية المستشارين القانونيين وبحجم صلاحياتهم، بالإضافة إلى قانون تقليص حجة المعقولية، سيدفع بجهات دولية إلى عدم الاعتماد على الرقابة الداخلية الإسرائيلية. إن قانون تقليص حجة المعقولية، وغيره من القوانين التي تنوي الحكومة الدفع بها مستقبلاً، سيلحق الضرر مباشرة بشرعية المنظومة القضائية الإسرائيلية في العالم، وسيؤدي إلى عدم الاعتراف بصدق التحقيقات في القتال فيها، وهو ما سيصل بنا إلى تقليص عمليات ضرورية تخوفاً من انكشاف جنودنا أمام المحاكمة الدولية، وربما يصل الأمر إلى درجة إلحاق ضرر حقيقي بأمن الدولة. لن يستطيع الجنود والضباط الخروج من البلد، وكل مواطن خدم الدولة يمكن أن يكون مكشوفاً لتحقيقات ومحاكمة، وضمنهم جندي أنهى خدمته العسكرية ويريد الذهاب في رحلة ما بعد الجيش، أو مواطن يسافر للأعمال، أو زوج من المثليين يريد الزواج خارج البلد، فيعتقل بسبب حكومة نتنياهو.
- إن الحكومة تُضعف المنظومة القضائية، وكل واحد منا يمكن أن يجد نفسه في خطر التعرض للمحاكمة. يوجد لدى إسرائيل اليوم نظام قضائي قوي يفحص كل حدث بطريقة أساسية، ولديه الأدوات للحسم، وفي الأساس، هو مستقل وغير منحاز. في اللحظة التي يلحق فيها الضرر باستقلالية القضاء، فإن العالم لن يعترف بالقضاء الإسرائيلي، ويمكنه أن يتخطاه. الديمقراطية قامت بتقوية النظام القضائي الإسرائيلي على صعيد الاستقلالية، والحرية، والمهنية والصدق، وكل هذا يشكل قبة حديدية أخلاقية لنا في عيون العالم. إن تقليص حجة المعقولية هو خطوة أولى في

مسار نزع الاستقلالية من النظام القانوني في إسرائيل، وهي الاستقلالية التي شكّلت القبة الحديدية لكل جندي وجندية. في هذه الحالة، فإن منظومات الدفاع سيلحقها ضرر كبير إلى حد الخوف الحقيقي من ألاّ تستطيع حماية الجنود والجنديات.

• تُرسل الحكومة الجنود، عن وعي، للدفاع عن الدولة، لكنها تتخلى عنهم أمام محكمة الجنايات الدولية. إن هذه القوانين التي تدفع بها الحكومة قُدماً تؤدي إلى صدام مع محكمة الجنايات الدولية، وتزيد المخاطر على الجنود في كل يوم يمر. لا يزال هناك متسع من الوقت لإصلاح الأمر، ويمكن وقف المسار التشريعي، ويجب عدم التخلي عن الجنود في الميدان.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 135 صيف 2023

قائمة المحتويات

من المحرر الياس خوري
كي لا نفقد الاتجاه أحمد سعادات

مداخل

احتلال كولونيايالي للقانون رائف زريق
السودان: حرب أهلية أخرى تحاول القضاء على الثورة؟ جليبير الأشقر

مقالات

سوسيولوجيا الحالة الثورية/المتمردة في فلسطين ليزا

تراكي

مقدمة لقراءة النكبة المستمرة الياس

خوري

مقابلة

بهاء شاتيللا: السيرة البحرية لعملية "كمال عدوان" بهاء شاتيللا

دراسات

جامعة السجن في "هداريم": استئلاف الموحش وفقه
البقاء قَسَم الحاج
العنف في بغداد (1950-1951) وعنف
الأرشيقات يهودا شنهاف - شهرباني، حنان

حيفر

تقرير

فلسطين في 3 أشهر: 95 شهيداً، و2163 نشاطاً مقاوماً، وعدوان
جديد على غزة عبد الباسط خلف

قراءة خاصة

مشاعر الخيانة في قصة فلسطين ليلي أبو
لغد

قراءات

متري، طارق. "حرب إسرائيل على لبنان 2006: عن قصة
القرار 1701" (بالعربية) أيهم السهلي

